

ولم يستأنف بيعا جازا الساعة ونحوه عن ميثاق الاقالة بانعقاد  
 بيع كبيع قد بشر قال بايعة ان ثمنه غال فزد بايعة وفيه  
 المشتري لا ينقص الاقالة كبيع فلا بد في التعاظم من  
 التعاظم من البائعين فكذا الاقالة فدل على انه بيع التعاظم  
 لا ينقد بعض العن لا ينقد الكلاخ بالتعاظم لخطه ولذا  
 يتوقف على الشهود فلو قالت امرأة رجل زوجت نفسي  
 منك بدنيا فدفعت اليها في المجلس ولم يعل شيئا بل انه لا ينقد  
 بخلاف البيع فانه ينقد بهذه العدة قال لا ب صبيته تزوجت  
 منك بكذا فقال الاب اذهب بها حيث شئت ودفعتها اليه  
 في المجلس لا ينقد الكلاخ ولو بيعا ينقد لا ينقد الاجارة  
 بتعاظم ولو استاجر قدورا بغرا عاينها لم يجز لتفاوت  
 العدور صغرا وكبرا فلو جاز قدور وقيلها على الذكر الاول  
 جاز فيكون هذا اجارة مبتدأة بتعاطي عدة الاجارة الطويلة  
 لا ينقد بتعاظم بخلاف غير الطويلة احكام دلال ونحوه امر  
 سارا ليشري له او دلا لا ليشري له ثوبا بدرهم لم تجز  
 الاجارة ان البيع يتم بالمشتري لا بالدلال ولا يدري متى  
 يجي المشتري فلو ذكر ذلك وقتا فلو ذكر الوقت اوله بان  
 قال استاجر منك اليوم بدرهم على كذا جاز ولو ذكر الاجر  
 اوله بان قال استاجر منك بدرهم اليوم على كذا لم يجز ثم اذا  
 فسدت الاجارة وانتم العمل يجب له اجر مثله بحسب العرف  
 في الحلية في جواز استيجاره ما ذكر محمد ان يامر بشرا شيئا  
 او يبيع بكذا فاجر ثم يواسيه بشيئا ما هتة او اجرا ليعمله  
 في ذلك المساس الحاجة كجواز دخول الحمام باجر لم يغير  
 حتى لو استحق مبيع او رد مبيع بتعاضدا او بغيره لا يسترد الدلائل

ولم ينفخ البيع ان لم يظهر ان البيع لم يكن فلا يبطل عمله  
 فصط ظهر ان البيع حرام او وقف لم ينقد دلال باع عينا  
 بنفسه باذن مالك ليس له اخذ الدلائل من المشتري ان هو  
 العاقد حقيقة وتجب الدلائل على البايح اذ قيل باسر البايح  
 ولو سري الدلال بينهما وبيع المالك بنفسه يعتبر العرف فيجب  
 الدلائل على البايح او المشتري او عليهما بحسب العرف ومثله  
 بعضهم عن قال لدلال اعرض ارضي على البيع وبها ولا اجر  
 كذا فمضى ولم يتم البيع ثم ان دلالا اخر باعه فللدلال الاول  
 اجر بقدر عمله وعنايته قال ت هذا اجباس ولا اجر له احتلنا  
 اذا اجر المثل يعرف بالتجارة والتجارة لا يعرفون لهذا الامر اجر  
 وبه نأخذ محيط وعليه الفتوى فصط الدلائل في الكلاخ  
 قليل لا يجب لها اجر المثل ان لم يعلم شيئا والتزويج انما ينقد  
 بالعقد وقيل يجب وبه حتى لسميها في مقدمات الكلاخ ويعتبر  
 العرف في قدره قاضي خان قال عامة الشايح معظم الامر  
 في الكلاخ لا يقوم الا بالدلائل ان الكلاخ لا يكون الا بمقدمات  
 تكون منها فكان لها اجر مثله بمنزلة دلال في بيع حيث يستحق  
 الاجر ولو كان البيع يكون من رب المتاع رجل دفع الي رجل ثوبا  
 وقال بعه بعشرك فازاد فهو يبي وبنيك قال س انت  
 باعه بعشرك او لم يبعه لا اجر له وان تب في ذلك ان الامر  
 ففي الاجران باعه بعشرك وانما جعل له الاجر اذا باعه  
 بالثمن بها وان باعه بالثمن من مثله لاجر مثله لا يجاوز به  
 درهمها قال اجر مثله بالثمن مائة وان لم يبيع ان تب  
 في ذلك لا عمل بحكم عقد فاسد فيحق اجر المثل والفتوى  
 على قول س لا عمل بحكم عقد فاسد فيحق اجر المثل والفتوى  
 فامر رجلا لينا دي ثم يبيع صاحبه فادري فلم يبع قالوا ان بين